تحليل سوسيولوجي لدور الأحزاب السياسية في مصر

دراسة تحليلية لعدد من الأحزاب

د. مجدي احمد محمد بيومي*

مقدمة:

تعتبر دراسة الأحزاب السياسية موضع اهتمام علماء السياسة والاجتماع، فوجود التنظيمات الحزبية يعتبر أحد خصائص النظم السياسية الحديثة، سواء اتخذت شكل الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب، فهناك ربط بين الأحزاب والنظام الديمقراطي، فغياب تعدد الأحزاب دليل علي عدم ديمقراطية النظام.

لهذا تلعب الأحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية، دوراً هاماً وكبيراً في مجمل العملية السياسية والاجتماعية، حيث يوفر الدستور لهذه الأحزاب الأرضية القانونية في حرية التعبير عن أفكارها وتحقيق برامجها، عبر الوسائل المشروعة والمسموح لها دستورياً في هذه المجتمعات، وكذلك المشاركة في النظام السياسي علي ضوء ما تفرزه نتائج الانتخابات، وبالتالي في صنع واتخاذ القرارات التي تتفق مع برامج عمل الأحزاب.

كما تعمل الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية، كحلقة وصل ما بين الشعب والدولة، والتعددية السياسية، هي دليل علي نشاط المجتمع وصحة توجهه نحو التقدم والتطور، لبناء دولة عصرية يسودها الأمن والاستقرار والقانون، باعتبارها أهم ركائز "المجتمع المدني المنشود".

ويتخذ التنظيم في الأحزاب السياسية أهمية خاصة، حيث يتوقف موقع العضو في التنظيم على أساس نشاطه وفعاليته، كما أن شكل الحزب العام يتوقف في كثير من جوانبه علي درجة تماسك الأعضاء وتضامنهم الصادر من إيمانهم بمبادئ الحزب وأهدافه، وقد تتوقف قوة وفعالية الحزب في كثير من الأحيان علي

* مدرس علم الإجتماع كلية الآداب بدمنهور – جامعة الإسكندرية.

قوة القادة فيه وفعاليتهم وقد يرجع فعالية حزب من الاحزب وكفاءته إلي جهازيه القيادي والإداري وعلي رأسهما القادة.(١)

إشكالية البحث:

تعددت الآراء والدارسات والبحوث التي سعت لمعالجة الدور السياسي والاجتماعي للأحزاب، فمن الملاحظ أن دراسة وتحليل البنية السياسية والاقتصادية للأحزاب المصرية تكشف عن نتائج أهمها: أن معظمها نشأ من خلال الدولة أو أحكام المحاكم الإدارية، وليس تعبيراً عن قاعدة جماهيرية معينه تسعى إلي طرح نفسها كأحد البدائل المنافسة، فضلاً عن عدم وجود اختلافات جوهرية بين برامج وشعارات تلك الأحزاب إذا وجدت هذه البرامج، بل أن معظمها أصلا لا يميز بين البرنامج والشعارات السياسية الحزبية المؤقتة، وذلك فضلاً عن عدم ارتباطها بقوى اجتماعية حقيقية داخل المجتمع المصري.

وتحاول هذه الدراسة الراهنة إبراز الدور الاجتماعي والسياسي للأحزاب في دعم الشرعية – خصوصاً في نظم التعددية الحزبية التي شهدتها مصر منذ عام ١٩٧٦ في عهد السادات حتى الآن – بدراسة تحليلية لعدد من الأحزاب الرئيسية في مصر، برغم أن هذه الأحزاب باستثناء الحزب الوطني أحزاباً ورقية لا تعبر عن أي اهتمام لأي سياسة شعبية، لان النظام السياسي في مصر يرفع لواء شرعيته الخاصة والتي هي مزيج من ثورة يوليو ١٩٥٢ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ مما ينفي أي شريعة أخري، وبالتالي لا يترك للأحزاب أي دور في مسألة نقل أو دعم الشرعية، حتى ولو جاء رافعاً شعار الشرعية الديمقراطية إلي جوار الشرعية الثورية. فإذا كان حزب الدولة – الحزب الوطني – المندمج بها عاجزاً عن القيام بأي من الوظائف الحزبية المتعارف عليها بالنسبة للأحزاب الحقيقية منذ عرف العالم معنى الحزب السياسي، فما بالنا بالأحزاب الاخرى حتى لو كانت تنتسب لقوي سياسية حقيقية في الشارع سواء تحمل شعار الناصرية أو الاسلامية أو الليبرالية، وما بالنا علي وجه الاخص بأحزاب هامشية لا تمثل شيئا، ولا تعبر عن

شئ، ولا تكاد تعبر الا عن رغبة الدولة في اسناد رئاسة حزب إلي شخص معين ليس من الضروري أن يكون شخصا عاماً أو حتى نشاطا سياسياً معروفاً، وما علي هذا الشخص إلا أن ينتقي مجموعة من معارفه الخاصيين أو المقربين له، أو ربما اقاربه ليجمعهم حوله استيفاء لشرط العدد الذي يتطلبه قانون الأحزاب للموافقة علي تأسيس حزب – ويوجد أحزاب بهذا المعني ليس لهم دور يذكر في الحياه السياسية.

أهداف الدراسة ومنهجها:

تهدف الدراسة الراهنة الكشف عن دور الأحزاب السياسية في مصر دراسة تحليلية لعدد من الأحزاب، لذا أصبحت دراسة الأحزاب السياسية في مصر عملية مهمة وذات ضرورة بالغة تفرض نفسها على كل من يريد دراسة أي نظام سياسي باعتبارها مفهوماً استراتيجياً يمكن على أساسه فهم الكثير من الظواهر داخل الأنظمة السياسية المختلفة، كذلك المتصلة بالمؤسسات السياسية وبالنشاط السياسي وممارسة السلطة السياسية.

فمن الملاحظ أن نشأت الأحزاب السياسية في مصر وعلي رأسها الحزب الوطني الديمقراطي بقرارات فوقية، وليس استنادا إلي القاعدة الجماهيرية، فبدأ من الحزب الوطني وحزب الوفد وحزب التجمع وجماعة الأخوان المسلمون (المحظورة) تمت بمبادرات فردية خالصة ثم تبدأ عملية البحث عن الجماهير المؤيدة والتعاطف معها كما حدث مع جماعة الأخوان المسلمون وتعاطف الجماهير معهم للوقوف ضد الحكومة في التغيير، وبرغم ذلك وجدنا أحزاباً مثل الوفد والتجمع كانت اقل ما يوصف به إنها أحزاب معارضة موالية، أي أنها وجدت لتقوم بوظيفة معينة، وادي ذلك إلي بناء أطر حزبية يغلب عليها التأثير علي الجماهير ولا تعبر عن رؤى أيديولوجية متبلورة في الوقت الذي حرمت فيه القيود القانونية قوي سياسية عريضة في المجتمع من تملك القدرة علي ممارسة العمل السياسي من ممارسة حقها في تكوين أحزاب حقيقية.

وانطلاقاً من هذا حدد الباحث مجموعة من التساؤلات لكي تساهم في التعرف علي الدور الاجتماعي والسياسي للأحزاب دراسة مقارنه للأحزاب الرئيسية في مصر علي النحو التالي:

١ – ما هو الدور الاجتماعي لنشأة الحزب

٢– ما هو الهدف الذي يسعى إليه الحزب

٣– ما هو مبادئ الحزب

٤– ما هو برنامج الحزب

٥– هل حقق الحزب الهدف من إنشاءه

ولقد أسهمت هذه الأهداف التي سعى إليها الباحث في تحديد طابع الدراسة التي أنتهجه الباحث والتي اعتمدت عليه دراستنا الراهنه، ولهذا اعتمد الباحث علي المنهج المقارن لما لهذا المنهج من قدرة على دراسة أوجه الشبة والاختلاف بين الأنماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي، وأيضا دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات وعلي الأخص التنظيمات الصناعية في مجتمعات مختلفة.[٢]

كما استعان الباحث بنظرية البنائية الوظيفية، لان هذه النظرية علي حد تعبير دوركايم يمكنها تفسير الظاهرة الاجتماعية. وتنطلق النظرية من عده قضايا مترابطة ومتداخلة، فهي تسلم بان المجتمع يمثل كلاً مؤلفاً في أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة معينه من اجل خدمة أهداف الكل. ومعني ذلك أن المجتمع ما هو الا نسق يضم مجموعة من العناصر المتسانده التي تسهم في تحقيق تكاملة.

أولاً: نشأه الاجزاب في مصر

ترجع نشأه الأحزاب في مصر إلى نهاية القرن التاسع عشر، وارتبط ظهورها بوجود أزمة مر بها المجتمع، وتتطلب تنظيم الناس سياسياً لمواجهة تلك الأزمة مع طرح الحلول لها، وأيضا الإحساس بأنه يمكن التصدي للازمة وحلها عن طريق العمل الجماعي، ولهذا توفر الشرطان لنشأه الأحزاب في مصر، حيث

الخلل المالي وعدم الاستقرار السياسي وتغلغل النفوذ الأجنبي، ورغبة كبار الملاك في الاستحواذ علي نفوذ اكبر، فضلاً عن انتشار مفاهيم الاصلاح بوساطة الصفوه المثقفة التي كان لها تأثيراً واضحاً في مصر إنذاك.(٣)

ولقد صاحب ظهور النظام الحزبى في مصر مجموعة من الظروف والمتغيرات والأحداث الاجتماعية والفكرية والسياسية، فمنذ اللحظة الأولي نستطيع القول أن نشأه الأحزاب السياسية قد أرتبطت إلي حد كبير بالبناء الطبقي السائد في المجتمع والذي مهد بظهور الأحزاب من خلال تحولات إلي تنظيمات سياسية ذات هياكل وبرامج محددة، فشهد عام ١٩٠٧ ظهور الحزب الوطني الحر، وحزب الأمة والحزب الوطني بزعامة مصطفي كامل.(٤)

كانت ثورة ١٩١٩ علامة بارزة ليس فقط في تاريخ النضال الوطني، وإنما امتدت تأثيراتها إلي مجمل الحياة السياسية والحزبية أيضا، وفاقت تأثيراتها تلك ما خلفته الثورة العرابية، ويعتبر حزب الوفد اكبر أحزاب هذه المرحلة وأكثرها ارتباطاً بثورة ١٩١٩ بحكم نشأته في سياقها، وبرغم الشعبية التي تمتع بها حزب الوفد والتي جعلت المؤرخين يتفقون علي انه حزب الأغلبية بلا منازع، إلا أنه لم يحصل علي أغلبية برلمانية في جميع الانتخابات.(٥)

ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٧، وهو الذي شهدت بداية العودة إلي التعدد الحزبي، فلقد بدأت الثورة بإلغاء الأحزاب السياسية وحظر قيامها.(٦) وتشكلت في هذه الفترة تنظيمات شعبية كانت أولها هيئة التحرير، ثم الاتحاد القومي، وأخيراً الاتحاد الاشتراكي العربي، وبرغم أنه لم يكتب لهذه التنظيمات النجاح لأنها كانت تعبر عن الإدارة الفردية للسلطة التنفيذية، ولم يجد العلماء ورجال الفكر مكاناً في هذه التنظيمات، فرحل البعض منهم خارج البلد سعياً وراء الرزق أو هرباً من السجون والمعتقلات، والبعض الأخر ظل في مصر يعمل في صمت.(٧)

وبذلك ظل الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد في مصر حتى بعد وفاه عبد الناصر وتولي السادات الحكم، ورفع شعار دولة المؤسسات وسيادة

القانون، وكان بذلك اشاره إلي بداية تحولات سياسية هامة، وفي عام ١٩٧٥، صدر قرار المؤتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي تكوين منابر للرأي، وفي عام ١٩٧٦ وصل عدد المنابر إلي واحد وأربعين منبراً، وفي مارس ١٩٧٦ أصدرت اللجنة توصيات بإنشاء ثلاثة منابر تمثل الوسط واليمين واليسار، وفي نوفمبر من نفس العام قرر السادات تحويل هذه المنابر الثلاثة إلي أحزاباً إيذانا بعوده التعددية الحزبية كأحد المظاهر التنظيمية للعملية الديمقراطية، وفي عام ١٩٧٨ قرر السادات تشكيل حزب جديد أطلق عليه الحزب الوطني الديمقراطي ورأس السادات هذا الحزب.[٨] وبعد اغتيال السادات عام ١٩٨١، تولي مبارك مقاليد الحكم في ١٥ أكتوبر ١٩٨١، كانت أولي مهامه العمل علي إعادة الاستقرار للبلاد، مع مرور الوقت زادت عدد الأحزاب وخصوصاً ما يطلق عليهم أحزاب المعارضة[٩]. واحتلت قضايا الإصلاح السياسي و الديمقراطيةأهمية ملحوظة في اغلب برامج الأحزاب، وربما أول ما يلفت الانتباه هو اشتراك جميع الأحزاب تقريباً في الدعوة إلي الديمقراطية والتمسك بها بإعتبارها من أوليات قضايا الإصلاح.[١٠]

وختاماً لذلك يمكنا القول بأننا لا يمكن اعتبار النشأة كمعيار أساسي لتصنيف الأحزاب، نظراً لان الأحزاب عادة ما تنشأ وفق أساس معين، وكما أن بعض الأحزاب ينشأ لتحقيق مطالب شريحة معينه من شرائح المجتمع كالعمال والفلاحين، وهناك أيضا أحزابا نشأت من اجل العقيدة والمطالبة بتسليم الحكم لها مثل الحزب الإسلامي المحظور من قبل الحكومة إلا إننا نجد أحزاباً عبرت عن رغبات الجماهير – كما سنرى في برنامج الأحزاب – في تحقيق البرنامج الذي يتبناه الحزب ووافق عليه الناخبون وهي تخص القضايا الملحة والهامة بالنسبة للمواطنين من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثانيا: برنامج الأحزاب السياسية:

من الصعب تصور حدوث تطور ديمقراطي دون وجود دور نشيط للأحزاب السياسية، ففي نظام يقوم علي التعددية والتنافس بين قوى سياسية

واجتماعية مختلفة، يصبح للأحزاب دوراً لا غني عنه في دعم أسس النظام الديمقراطي، ولان أغلب الأحزاب حافظت علي وجودها وكيانها وبقائها بين الأحزاب الاخرى مما أثر ذلك علي قدره بعض الأحزاب علي بلوره رؤي سياسية وتطوير برامجها وأفكارها المعلن عنها للمواطنين، كان لابد من وجود مصدقيه لهذه الأحزاب وخصوصاً في عرضها للبرامج الخاصة بها، ويمكن للباحث تصنيف هذه الأحزاب وفقاً لتاريخ نشأتها إلي ثلاثة أجيال وذلك علي النحو التالي:

أ – الجيل الأول (تأسس عام ١٩٧٦) ويضم:

١- حزب مصر العربي الاشتراكي
٢- حزب الأحرار الاشتراكين
٣- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

ب – والجيل الثاني (تأسس خلال الفترة من ٧٦ – ١٩٩٠) ويضم:

٤-الحزب الوطني الديمقراطي
٥- حزب الوفد الجديد
٦- حزب العمل الاشتراكي
٧- حزب الأمة

جـ – والجيل الثالث (تأسس خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠) ويضم:

٨- حزب الخضر المصري
٩- الحزب الاتحادي الديمقراطي
١٠- حزب مصر الفتاه
١١- الحزب العربي الديمقراطي الناصري
١٢- حزب الشعب الديمقراطي
١٣- حزب العدالة الاجتماعية
١٤- حزب التكافل الاجتماعي
١٥- حزب الوفاق الوطني

د – الجيل الرابع (تأسس خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى الان) ويضم:

١٦- حزب مصر ٢٠٠٠
١٧- جماعة التيار الإسلامي (المحظور)

والواقع انه بالرغم من تلك الزيادة في إعداد تلك الزيادة في إعداد تلك الأحزاب، إلا انه لم يرافقها زيادة مماثلة في حيوية الحياة السياسية المصرية، أو زيادة دور تلك الأحزاب في المجتمع المصري – كما سنري ذلك – بل وأكثر من ذلك أوضحت بعض استطلاعات الرأي العام عدم معرفة غالبية المواطنين بتلك الأحزاب وبرامجها وقيادتها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في وضعية النظام الحزبي برمته سواء داخل النظام السياسي أو بين الجماهير والقطاعات العريضة من الشعب لتصبح أكثر فاعلية وحضورا. وبرغم أن هذه الأحزاب السياسية في مصر تلعب دوراً مهماً وكبيراً في مجمل العملية السياسية والاجتماعية، حيث يوفر الدستور لهذه الأحزاب الأرضية القانونية في حرية التعبير عن أفكارها، وتحقيق برامجها عبر الوسائل المشروعة والمسموح بها دستورياً، وكذلك المشاركة في النظام السياسي علي ضوء ما تفرزة نتائج الانتخابات، وبالتالي في صنع واتخاذ القرارات التي تتفق مع برامج كل حزب.(١١)

وبطبيعة الحال تساعد الأحزاب علي تكوين ثقافة اقتصادية واجتماعية وسياسية لدي الأفراد، فتسهم في تكوين رأي يسمح للمواطنين بالمشاركة في الشئون العامة، وممارسة الضغط والتأثير في القائمين علي هذه الشئون، الأمر الذي جعل الأحزاب السياسية تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة.(١٢)

ويري الباحث أنه برغم التعددية الحزبية الا ان تحليل البنية السياسية والتنظيمية للأحزاب السياسية نشأ من خلال الدولة أو أحكام المحاكم الإدارية، وليس تعبيرا عن قاعدة جماهيرية معينه تسعي إلي طرح نفسها كأحدي البدائل المنافسة، فضلاً عن عدم وجود اختلافات جوهرية بين برامج وشعارات تلك الأحزاب إذا وجدت هذه البرامج. وهذا ما سنراه في الصفحات القادمة – بل أن معظمها أصلا لا يميز بين البرامج والشعارات السياسية الحزبية، وذلك فضلاً عن عدم ارتباطها بقوى اجتماعية حقيقية داخل المجتمع المصري.

ولهذا حاول الباحث أن يستعرض برامج مجموعة من الأحزاب أمثال الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الوفد الجديد، وحزب مصر العربي الاشتراكي، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وأخيرا جماعة الأخوان المسلمين (المحظورة) وتم اختيار هذه الأحزاب لأنها أنتجت لها ممارسة العمل السياسي وأقامه بنائها الذاتي وعرض أفكارها إلي الناس ويستثنى من ذلك حزب التيار الإسلامي الذي ظل محظورا لفترة طويلة إلا انه ظهر علي الساحة بدون سابق إنذار بل وتعاطفت معه الجماهير املأ في الإصلاح بعد أن رتب الحزب أفكاره وشرعيته من خلال التفاف الجماهير نحوه.

١) الحزب الوطني الديمقراطي

حاول الحزب الوطني الديمقراطي عرض تطلعات المصريين علي اختلاف انتمائتهم الدينية والإقليمية والمهنية داخل بوتقه الوطنية المصرية التي تتسع للجميع، ويعتقد الحزب جازما بقدرة مصر علي استيعاب كافة أبنائها، في إطار من اختلاف الرؤى الساعية لتحقيق المصلحة الوطنية المصرية، ويعتبر الحزب امتداداً أصيلاً لتيار الوطنية المصرية الذي قاد مسيرة التحرير الوطني منذ مطلع القرن العشرين.

تحدد وثيقة المبادئ الأساسية للحزب الإطار الفكري للحزب، وتصدر من مؤتمره العام، وتلتزم جميع مستويات الحزب التنظيمية وتشكيلاته، كما يلتزم أعضاؤه بالعمل وفقاً لتلك المبادئ. وهدف الحزب بأنه حزب شعبي، يمارس نشاطه في نطاق الشرعية الدستورية ويعمل علي بناء الإنسان المصري وتنظيم جهوده وضمان حريته، وكفالة رفاهيته في إطار من السلام الاجتماعي، والوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، ويسعى أيضا للحصول علي ثقة الناخبين والفوز بالأغلبية في الانتخابات العامة، من اجل تحقيق أهدافه وتنفيذ برامجه وسيادته.[١٣]

ويعتبر الحزب الوطني هو حزب الأغلبية البرلمانية منذ عودته إلي التعددية الحزبية ١٩٧٨ برئاسة السادات، ثم خلفه مبارك، ويمثل الحزب بصفه عامة، تيار الوسط في الحياة السياسية، وكأي حزب وسط فانه يجمع بداخله مجموعة من التوجهات والأفكار وباعتباره الحزب الحاكم، فان توجيهاته الفكرية لا يمكن فصلها عن السياسيات العامة التي تتبعها الحكومة[١٤]

ركز الحزب الوطني برنامج منذ أن ترأسة الرئيس السادات، ثم خلفه الرئيس مبارك على ٢٨ بنداً إلا أن الباحث سوف يستعين ببعض هذه البنود المتوافقة مع البحث:

١- حزب لكل المصريين: بمعني أن الحزب لا يقتصر نشاط علي أفراد معينين ولكنه حزب لكل المصريين بجميع فئاتهم.

٢- مركز الهوية الوطنية المصرية: يؤمن الحزب بمركزية الهوية الوطنية المصرية التي حفظت للدولة تماسكها منذ فجر التاريخ، ويؤكد علي انتماء مصر الحضاري للأمتين العربية والإسلامية.

٣- مبدأ الوطنية: يلتزم الحزب بمبدأ المواطنة كأساس للمساواة النامية في الحقوق والواجبات بين جميع المصريين بغض النظر عن الدين أو العقيدة أو الأصل أو الجنس، ويؤكد الحزب علي تمسكه واعتزازه بالوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط.

٤- الأديان والنهضة: يؤمن الحزب بالدور الايجابي للاديان السماوية في تحقيق النهضة والتقدم، ويؤكد علي دور الإسلام ومبادئ شريعته السمحاء باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع.

٥- الوسطية الايجابية: ينطلق الحزب من رؤية وسطية تتفق مع توجهات أغلبية المصرين تقوم علي قيم المبادأة والمشاركة والسعي للتغيير ورفض التطرف، والعمل علي تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وذلك في إطار الحفاظ علي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع.[١٥]

٦- حقوق المواطن: يسعى الحزب إلي ضمان احترام الحقوق الأساسية للمواطنين بكل فئاتهم مثل الحق في الحياه الآمنة والحرية والمساواة أمام القانون، والحق في الملكية والعمل والتعليم والرعاية الصحية.

٧- الديمقراطية: يؤكد الحزب علي أهمية مواصله مسيره الديمقراطية من خلال تعزيز احترام الدستور وسيادة القانون والحريات العامة.

٨- المجتمع الأهلي: يؤمن الحزب بأهمية مؤسسات المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية، ويعسي لتفعيل دورها في عملية التنمية في إطار من المشاركة بين المجتمع والدولة.

٩- الدولة والمجتمع: يؤمن الحزب بأهمية دور الدولة كراعيه للمجتمع وحارسه لقيمه وأمينة علي مقوماته وسلامه الاجتماعي، وان مهمة الدولة هي أن تهيئ المناخ المناسب لعملية التنمية.

١٠-مجتمع الفرص المتكافئة: يؤمن الحزب بفكره مجتمع الفرص المتكافئة ويسعى لإتاحتها أمام جميع المواطنين.

١١-الأسرة والتنمية: يؤكد الحزب علي أهمية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة وأيضا تحقيق التنشئة السليمة.(١٦)

١٢-دور المرآة: يؤمن الحزب بأهمية دور المرآة باعتبارها نصف المجتمع وتشجيعها علي المشاركة السياسية بجميع صورها.

١٣-الشباب والمستقبل: يضع الحزب شباب مصر في بؤرة اهتمامه فهم المستقبل الواعد لتحقيق التنمية والتقدم.

١٤-ثقافة التنمية: يؤكد الحزب علي أهمية غرس ثقافة التنمية من خلال نشر القيم التي تساعد علي إطلاق القدرات الكامنة لدي المواطن المصري وعلي حفز الإبداع بكل صوره، والاهتمام بالبحث العلمي، وترسيخ قيم المبادأه والإنجاز والعمل الجماعي والإستعداد لتحمل المسئولية.

١٥-الثروة البشرية: يري الحزب أن ثروة مصر الحقيقة تكمن في أبناءها ويسعى إلي تنمية هذه الثروة بالاستثمار الفعال فيها عن طريق التعليم والتدريب، ورعاية العلماء والمبدعين.

١٦-الاستثمار والانتاج: يؤمن الحزب بأهمية دور القطاع الخاص في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في ظل مناخ يتسم بالثقافة والاستقرار، ويساند الحزب دور القطاع الخاص المنتج في الاستثمار.(١٧)

١٧-العدالة والتنمية: يؤمن الحزب بالدور الفعال للدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتأكيد من توزيع عوائد النشاط الاقتصادي في ظل آليات السوق، مما يكفل تحقيق اكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل والثروة بين جميع فئات الشعب، وتحقيق أهداف التنمية المتواصلة التي تحافظ علي البيئة وتحمي حقوق الأجيال القادمة.(١٨)

٢) حزب الوفد الجديد:

يعتبر حزب الوفد الآبن الشرعي لثورة ١٩١٩، وهي الثورة الأم التي التي الهمت كل الانتفاضات والحركات الشعبية التي قامت من اجل الحرية وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية، وحماية الطبقة الكادحة، ومن هذا المنطلق، فان وجدان وقلب حزب الوفد يتسع لكل مصري مخلص للوطن، بغض النظر عن ديانته أو عقيدته فهم يحترموا الجميع ويتعاونوا مع الجميع دون استثناء من اجل رفعة الوطن.

يؤمن حزب الوفد بان الإصلاح الحقيقي يبدأ بالإنسان المصري، وأقامه ما انهار من بنبانه، ليعيد إليه ثقته بنفسه بحكامه، فيعود سيرته الأولي في العمل والاتتاح والالتزام والتفاني في خدمة وطنه، ويؤمن الوفد بسيادة القانون وإقرار أحكامه وفرض احترامه علي جميع المواطنين دون تمييز، فلا يفلت احد منه أيا كان موقعة الرسمي أو مركزه الاجتماعي، أما هدف حزب الوفد فهو تمسكه بالقيم والمبادئ والمفاهيم التي استقرت في ضمير الشعب وتتمثل في الديمقراطية والوحدة الوطنية والسلام والاجتماعي والحريات العامة.(١٩)

أصدر الوفد برنامجه الأول عام ١٩٧٧، والان وبعد مضي نحو ٢٨ عاماً وما طرأ علي الحياة المصرية من تغيرات، أصدر حزب الوفد هذا البرنامج الجديد ليواجه هذه المتغيرات التي لا تمس المبادئ الأساسية والأسس العامة في برنامجة الأول، وركز حزب الوفد علي ١٨ بنداً إلا أن الباحث سوف يستعين ببعض هذه البنود المتوافقة مع البحث.

أ- الديمقراطية:

يري الوفد أن الديمقراطية السياسية، بما تكفله للفرد وللمجتمع من حريات أساسية، ومن قدره علي اختيار حكامه ومحاسبتهم عند الاقتضاء هو المدخل الطبيعي لكل إصلاح اقتصادي واجتماعي.(٢٠)

ب- الإصلاح السياسي

أن أهم خطوات الإصلاح السياسي تتمثل في إعاده السيادة للشعب، بحيث يتولى ممارستها سليماً وديمقراطياً من خلال صندوق الانتخابات، والإصلاح السياسي بل الوحيد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية علي حد سواء، وبدون الإصلاح السياسي لا يمكن الوصول وطن حر مستقل ومتقدم، ويرفض الوفد تأجيل

تنفيذ الإصلاح السياسي تحت زعم أن الأمية منتشرة، لو أن المجتمع المصري غير مؤهل لذلك. أو بسبب أن الإصلاح الاقتصادي له الأولوية، فلا إصلاح اقتصادياً أو اجتماعياً، بل حتى ولا استقلال حقيقياً إلا بالإصلاح السياسي الذي يضع أداره الشئون العامة للوطن بيد ابنائة.(٢١)

ج- البطالة

البطالة هي القنبلة الموقوتة التي تهدد السلام الاجتماعي وتعوق التنمية الاقتصادية، وللاسف فإن مشكلة البطالة في حالة تفاقم مستمر، وقد عجزت حكومة الحزب الوطني المتتالية عن وقف هذا التفاقم أو حتى علاجة. ويؤكد الوفد أن مشكلة البطالة نتيجة طبيعية لفشل الحكومات المتعاقبة في إنجاح عملية التنمية وتوفير معدل نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني الرهيب، بحيث يستطيع الاقتصاد المصري أن يوفر فرص العمل اللازمة للأعداد المتزايدة التي تصل إلي سوق العمل كل عام، ومن ناحية أخري فقد أدي تفاقم البطالة إلي أن تصبح عائقاً أمام التنمية، وهو ما يكمل الحلقة المفرغة التي لابد من تحطيمها لمواجهة البطالة.

ويري حزب الوفد أن البطالة يجب أن تواجه علي عدة مراحل وخطوات:

١- خلق فرص عمل جديدة عن طريق جذب الاستثمارات المصرية والعربية والعالمية.

٢- إعادة النظر في سياسات التعليم والتدريب والتأهيل لخلق المواءمة بين طلب العمل وطبيعة العمل المعروف، وهو الأمر الذي لم يحظ من حكومات الحزب الوطني المتعاقبة بالاهتمام اللازم.

٣- يري حزب الوفد أن اهتمام الدولة بمراكز التدريب والتأهيل لابد أن يوضع في مقدمة سلم الاولويات في المرحلة الحالية سواء عن طريق انشاء هذه المراكز مباشرة أو تشجيع المشروعات الصناعية والخدمية الكبرى علي انشاء هذه المراكز والانفاق عليها مقابل إعفاءات ضريبية فعالة.

٤- يجب علي الدولة – في إطار سياسة الخصخصة أن تشجع المشتريين الجدد علي القيام بتوسعات أفقية ورأسية للمشروع القادم بما يبقي علي العمالة القادمة ويخلق فرص عمل جديدة.(٢٢)

د- الشئون الاجتماعية:

يري حزب الوفد ضرورة توفير الحياة الكريمة لغير القادرين علي الكسب، وذلك بالتوسع في إقامة المؤسسات الاجتماعية لرعاية كبار السن والمعوقين بدلا من التركيز علي منح المعاشات وأيضا العناية بالقضاء علي الأمية، وقد اهتمت حكومة الوفد علي مكافحة الأمية ونجحت في تخفيض هذه النسبة من الأمية.

ه- الشباب:

يري حزب الوفد ألغاء اللائحة الداخلية لاتحادات الجامعات الصادرة في عام ١٩٧٩ والعودة إلي لائحة ١٩٧٦ وهي أكثر ديمقراطية وتمشياً مع التقاليد الجامعية، وحتى لا تتحول الاتحادات الطلابية إلي أجهزة إدارية، كما يجب إطلاق حرية التعبير للطلاب وذلك بإلغاء أي قيد عليهم في إصدار صحفهم ومجلاتهم الجامعية، وأيضا قصر مهمة الحرس الجامعي ومكتب الأمن علي المحافظة علي سلامة المنشأت الجامعية دون التدخل في الشئون والأنشطة الطلابية، ويرى حزب الوفد أن الشباب هو الأقدر علي صنع التغيير والأصلح لتقديم فكر المستقبل، ولابد أن يكون للشباب دور في الانتخابات.(٢٣)

و- المرآة والطفل:

يؤمن حزب الوفد بأن المرآة هي نصف المجتمع، ولها دور رئيسي في حياة الأسرة والمجتمع والوطن، ولذلك يري حزب الوفد:

١- كفالة حق المرأه في التعليم تماما مثل الرجل حتى تتمكن من ممارسة دورها في أعداد أجيال صالحة.
٢- للمرآة الحق الكامل في ممارسة كافة الحقوق السياسية من الانتخابات والترشيح وتولي المناصب الإدارية المختلفة.

٣- للمراه دور مهم في العمل المدني وبخاصة في مؤسسات رعاية الأمومة والطفولة ورعاية الأطفال الذين حرموا من الحياة الكريمة داخل الأسرة.
٤- تبنى التشريعات والقوانين التي تكفل حقوق المرأه، وتنظيم علاقتها بالعمل في حالة الولادة وتربية أطفالها.
٥- الاهتمام ببرامج رعاية الأطفال خلال الأجازات الصيفية.(٢٤)

ز- الإصلاح الإداري:

يري حزب الوفد أن هناك حاجة ماسه إلي إصلاح الجهاز الحكومي أصلاحاً جذرياً شاملاً من حيث هيكله التنظيمي، أو من حيث الأنظمة واللوائح التي يعمل بمقتضاها، فهناك تداخل وازدواج في اختصاصات عدد من الوزارات والهيئات تعمل كل منها مستقلة عن الاخري دون ترابط أو تنسيق ولهذا يري حزب الوفد:

١- مراجعة اختصاصات كل وزاره من الوزارات للتنسيق فيما بينها مع اختصار عدد الوزارات بالإلغاء أو الإدماج
٢- عدم جواز اشتراك المحافظين في الأحزاب السياسية ضماناً للحياة السياسية التي يحب أن تتوافر لهم في بلد تعددت فيه الأحزاب السياسية.
٣- وقف تيار البذخ والاسراف في مصروفات الدولة ومراعاة الاقتصاد العام في إيفاد الموظفين والوفود إلي الخارج.
٤- ربط الأجور والمرتبات بالأسعار لمواجهة نفقات المعيشة للتخفيف عن ذوي الدخل المحدود.
٥- أن تقوم الحكومة بكبار مسئوليها باحترام القانون وضرب المثل والقدوة للمواطنين في هذا المجال.(٢٥)

٣) حزب التجمع الوطني التقدمي:

خاض حزب التجمع الوطني التقدمي معاركه السياسية والجماهيرية فانحاز منذ تأسيسه للديمقراطية السياسية والحريات العامة وحقوق الإنسان، وبرز في الساحة السياسية باعتباره حزب التنمية الوطنية المستقلة المنحاز للاستقلال الاقتصادي والطبقات المنتجة، ووقف الحزب بقوه ضد كل الدعوات التي حاولت تغييب العقل المصري والقضاء علي الدولة المدنية وإقامة دولة يتستر الداعون لها

بالدين بينما هم معادون للعقل والديمقراطية، وخاض معركة متصلة ضد الفساد خاصة فساد الكبار، كاشفاً الطابع الطفيلي للنشاط الرأسمالي في مصر الذي صاحب التحول إلي اقتصاد السوق.(٢٦)

تحدد مبادئ الحزب الأساسية علي الضرورة بالألتزام في نشاط الحزب علي المبادئ والأسس التي صدرت في مؤتمره العام وحددها بما يلي:

١- الالتزام الدقيق بهوية الحزب كحزب اشتراكي منحاز للطبقات الشعبية، وكحزب التنمية الوطنية، وحزب الديمقراطية والحريات العامة، وحزب المشاركة الشعبية والقومية والوحدة العربية.

٢- أن التغيير كان ومازال هو الهدف والبوصلة المحركة للحزب، وسعينا للتغيير يستند فقط إلي الأساليب الديمقراطية السليمة، ومدخلنا هو الإصلاح السياسي الديمقراطي.

٣- يتخذ حزبنا موافقة من الأحزاب والقوي السياسية الاخري بقدر توافق أهدافها وسياساتها أو تعارضها مع سياسات حزبنا وأهدافه، ومن ثم فالحكم القائم وحزبة ورئيسة هو الخصم وهدف التغيير الذي يدعو إليه الحزب سعياً وراء حكم ديمقراطي منحاز للطبقات الشعبية والوسطى.

٤- ضرورة أن يبرز الحزب في الساحة السياسية كقطب أساسي مستقل يسعى إلي إقامة تحالف كل قوى الديمقراطية والتقدم والعقلانية تمثل وحدة اليسار الديمقراطي نواه الصلبة.(٢٧)

عرض حزب التجمع برنامجة من اجل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وناضل الحزب من أجل تحقيق الإشتراكية التي ستنهض علي أعمق معني للعدالة والمساواة والحرية، وذلك لأنها تسعي لتصفية كل أشكال الإستغلال، وحينما تتحرر الجماهير من الخوف وتتمكن من السيطرة علي مصيرها وتحقيق أحلامها، وبهذا يحقق الحزب أهدافه.(٢٨)

ويطرح حزب التجمع برنامجاً للتغيير السياسي والدستوري بإعتباره مدخلاً للتغيير الإقتصادي والإجتماعي من خلال:

١- ينفرد حزب التجمع في مواجهة لأزمة المجتمع المصري ومشكلاته بالإنطلاق من منهج ورؤية مختلفة عن كل ما تطرحه الأحزاب والقوي السياسية الاخري، فيري الحزب أن التنمية الشاملة والمطردة علي الذات هي الأساس لمواجهة هذه المشكلات، وان العبئ الأساسي في مواجهتها يقع علي الدولة، وليس علي القطاع الخاص كما يقول الحزب الحاكم، ذلك دون استبعاد جهود القطاع الخاص المنتج، فالتنمية الشاملة المطردة تعني ماهو أكثر من الاستثمار، بل هي تتطلب علاوة علي ذلك تغييرات هيكلية ومؤسسية وتغيراً شاملاً في السياسات الراهنة.(٢٩)

وركز الحزب بنوده في ١٢ بنداً، والباحث سوف يستعين ببعضها لتوافقها مع البحث:

و- <u>الاهتمام بالتنمية: وتتضمن علي:</u>

١. الحفاظ علي ما تبقي من القطاع العام.
٢. قيام الدولة بدور حاكم في الحد من الاستهلاك غير الضروري ورفع معدل الادخار المحلي من ١٥٪ إلي ٢٥٪ خلال خمس سنوات.
٣. وقف سياسة تحرير التجارة التي أدت إلي ركود الكثير من الوحدات المنتجة الخاصة والعامة علي السواء وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المتكافئة.
٤. التصنيع وتعميقة هو جوهر عملية التنمية وإذا تعثر التصنيع تعثرت التنمية، ولذا فإن هدف الحزب سوف يعطي أولوية متقدمة للتصنيع وتعميقة.(٣٠)

و- <u>التصدي للفساد:</u> يعتبر الفساد من وجهة نظر الحزب من المشاكل الكبرى للمجتمع المصري التي تزيد من معاناة المصريين، فلم يعد الفساد مجرد إنحرافات أخلاقية فردية بل أصبح آلية لإعادة توزيع الدخل القومي فينهب

جزء كبير منه لصالح فئات لا تمارس دوراً إنتاجياً محدداً مما يكرس أوضاعاً غير عادلة، ويهدد الاقتصاد القومي والاستقرار الاجتماعي وخاصة بعد تورط كبار المسئولين في الفساد وأيضا أولادهم وذويهم ولهذا يتطلب القضاء علي هذا الفساد اتخاذ إجراءات عاجلة منها:

١. محاصرة الأنشطة الرأسمالية الطفيلية بإعتبارها المصدر الأساسي لكافة صور الفساد والإنحراف في الحياة الإقتصادية.

٢- الإسراع بالإصلاح السياسي والديمقراطي لتحقيق الرقابة الشعبية بصورتها الصحيحة.

٣- علانية تقارير الجهاز المركزي للحاسبات ونشرها في الجرائد الرسمية في موعد لا يتجاوز عاماً من إتمام المحاسبة أو الرقابة.

٤- تشديد العقوبات علي جرائم إختلاس المال العام والرشوة وإستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية.

٥- أصدار قانون جديد لمحاكمة الوزراء بدلاً من القانون الحالي المعطل منذ عام ١٩٦١ [٣١].

و- توفير الخدمات الأساسية بجوده عالية وأسعار مناسبة، لأن من أهم أسباب معاناة المصريين تدهور الخدمات الأساسية وخاصة في مجال التعليم والصحة والإسكان وإرتفاع تكلفتها بالنسبة لهم ويأتي علي رأس المطالب الشعبية ضرورة توفير هذه الخدمات بجودة عالية وأسعار تكلفة مناسبة لا تفوق طاقاتهم وخاصة بعد أن توسعت الحكومة في إنشاء مدارس بمصروفات بينما تخطط لتقليص بناء مدارس التعليم الحكومي، وتطلق لرأس المال حرية الإستثمار في التعليم الخاص الذي يغالي في المصروفات.[٣٢]

و- حماية الحقوق المستقرة والعدالة الإجتماعية لفئات الشعب، هذا يتطلب حماية كل من:

١- العمال والموظفون وأرباب المعاشات: فيناضل حزب التجمع من أجل توفير حد أدنى عادل من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والنقابية للعمال وتدعيم دورهم في المجتمع بهدف حماية الإستقرار الإجتماعي باعتبارهم القوى الرئيسية المنتجة والأكثر عدداً والأشد فقراً، وأيضا توفير الشروط اللازمة لتقوية المركز التفاوضي للعمال في مواجهة هيمنة أصحاب العمل خاصة في ظل تخلي الدولة عن مسئولياتها الإجتماعية، وذلك بضمان حرية العمال في تشكيل منظماتهم النقابية ووضع اللوائح المنظمة لعملها، وإختيار مجالس أدارتها، ومحاسبتها دون أي تداخلات حكومية أو قيود تحول دون ممارسة هذا الحق.

٢- الفلاحون والإنتاح الزراعي: فهناك علاقة قوية بين تحسين أحوال الفلاحين وتطوير الإنتاج الزراعي وهناك مطالب ملحة مثل قيام حركة تعاونية زراعية من خلال صدور قانون جديد للتعاون الزراعي وتيسير حركة التعاونيات في سبيل حماية مصالح الفلاحين والإنتاج الزراعي وأيضا توفير سبل الحياة الإنسانية للفلاحين وذلك بنشر مظلة التأمينات الإجتماعية والصحية على الفلاحين وإنشاء مشروع مياة الشرب والتنقية والصرف الصحي وإنارة القرى والنجوع الريفية للفلاحين.[٣٣]

٣- المرأة: يسعى حزب التجمع إلى تغيير الأوضاع الظالمة للمرأة ومساندة الحركة النسائية من أجل الدفاع عن حقوقها في العمل ومساواتها بالرجل في قوانين التأمينات الإجتماعية وأيضا تشجيع إهتمام المرأة في النشاط النقابي والتقدم لشغل المواقع القيادية النقابية، وأيضا محو أمية النساء ومقاومة تسرب الإناث من التعليم.[٣٤]

٤- الطلاب والشباب: وكان من أهم برنامج حزب التجمع الإهتمام بالشباب والطلاب وذلك من خلال التوسع في إنشاء مراكز الشباب والساحات الشعبية وأيضا الإهتمام بنشر الرياضة في المدارس والجامعات ووضع سياسة فعالة لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية في المدارس والجامعات، وأيضا دعم قصور الثقافة وبيوت الثقافة لتقوم بدورها في نشر الثقافة الجادة، ونشر دور السينما والمسارح في المناطق والمحافظات المحرومة من هذة الخدمة، وأيضا إتخاذ خطوات جادة وهامة وفعالة لمواجهة البطالة وتقنينها بأسلوب يليق بمصر وتشجيع رجال الأعمال والإستثمار على جذب الشباب.[٣٥]

هـ- حماية الوحده الوطنية: يمثل الدين بالنسبة لحزب التجمع رافداً أساسياً، فالرساله السماوية كانت دوماً عاصماً للإنسان ودافعً له إلي العدل والرحمة والمساواة بين البشر، ومن هنا فإن حزب التجمع يتمسك بالوحدة الوطنية ويدافع عنها ويتمسك بحق المصرين جميعاً في المواطنة، وفي المساواة أمام القانون.[٣٦]

و- نحن والعالم: ويهتم حزب التجمع في برنامجه علي العلاقات الدولية وعلي توثيق التعاون بين مصر ودول حوض النيل وأفريقيا ودول الجنوب وتصحيح علاقتنا مع الولايات المتحدة والدول الكبرى وذلك من خلال وجود سياسة أفريقية واضحة، تأخذ في الإعتبار المصالح المصرية ومصالح الدول الأفريقية وإعطاء قضية السياسة المائية لمصر أولوية أولي في إستراتيجية الأمن القومي والعلاقات الأفريقية لمصر، وما يتطلبه ذلك من وجود حزمة مترابطة من السياسات المائية والإقتصادية والتنموية والأمنية، وتحالفات مع عدد كبير من الدول، وأن يعتمد ذلك على إقامة مشروعات مشتركة مع دول حوض النيل لانتاج الكهرباء وتسويقها، وأيضا الأخذ في الإعتبار صالح الدول الاخري، واحتياجاتها التنموية والأمنية،

وأهمية الاتفاق معهم في مواجهة القوي الإمبريالية ومواجهة التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا.(٣٧)

٤) جماعة الأخوان المسلمين (المحظورة)

ينادي فكر جماعة الأخوان المسلمين بضرورة التمسك بالقرآن والسنة ولاشئ سواهما، والإسلام في مفهوم الأخوان المسلمين هو دين شامل ينظم مظاهر الحياة جميعاً، عقيدة وعبادة، وطن وجنسية، دين ودولة، روحانية وعمل، مصحف وسيف، وقد وصف "حسن البنا" الدعوة الإسلامية بأنها حقيقة صوفية، وجمعية خيرية، ومؤسسة إجتماعية، وجماعة رياضية، وشركة اقتصادية، وحزب سياسي. ويشمل عمل جماعة الأخوان جميع هذه الاوجه للوصول إلي أهدافها الأساسية آلا وهي بناء الفرد والعائلة والمجتمع الذين يقومون علي المبادئ الإسلامية في جميع نواحيها الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والجسدية، وصولاً إلي بناء الدولة الإسلامية، ثم الخلافة عبر التوحيد بين جميع الدول الإسلامية.(٣٨)

لقد شهدت مصر نشوء أولى الحركات الإسلامية المعاصرة، حيث أسس "حسن البنا" جمعية الأخوان في مارس ١٩٢٨ في الإسماعيلية، وكان الهدف لهذه الجمعية مناهضة الوجود البريطاني في مصر وتحرير الأمة الإسلامية برمتها من الاستعمار، وانخرطت جماعة الأخوان، منذ بداياتها في الصراع السياسي، وفي عام ١٩٤٨ صدر قرار من رئيس الحكومة المصرية محمود فهمي النقراشي بحل جماعة الأخوان بتهمة التحريض والعمل ضد آمن الدولة، وفي ديسمبر ١٩٤٨ أغتيل النقراشي علي يد أحد الأخوان فكان رد الحكومة بإغتيال مؤسس الجماعة حسن البنا في فبراير ١٩٤٩، ومع وصول عبد الناصر للحكم، عادت سيادة المواجهة والتصدي بين الحكم والجماعة، وشن عبد الناصر حملة من الاعتقالات ضد كادرات السادات وقادة الجماعة، وبعد وفاة عبد الناصر وتسلم السادات الحكم، أستمر السادات ومن بعده حسني مبارك في سياسة تتأرجح بين الإنفتاح علي الجماعة الإسلامية في حين لأغراض سياسية وقمعها في حين آخر.(٣٩)

والآن بعد أن أصبح للإخوان ٨٨ مقعد في مجلس الشعب بما يمثل خمس البرلمان، فأصبح من حق المصريين أن يعرفوا من هم الأخوان من الداخل، وقد أصبح هؤلاء النواب لا يمثلون الأخوان فحسب بل يمثلون كل الشعب المصري. ومن هذا المنطلق تقدم حزب الجماعة بطلبين منفصلين بمجلس الشعب:

الأول: التقدم بحزب بعد أن احتل الأخوان ٨٨ مقعداً، وتلقي الكرة في ملعب الحكومة فان رفضت الحكومة يتقدم النواب بالطعن علي دستورية قانون الأحزاب.

الثاني: تتقدم الجماعة بتأسيس جمعية بأسم الأخوان المسلمين علي غرار جمعية الشباب المسلمين، ويكون لها فروع في محافظات مصر تضم الأخوان، وفي حالة الرفض تصبح المعركة لا تخص الأخوان وحدهم. بل المصريين. وبهذا تتحول قضية حصر الجماعة إلي قضية شعبية. فان عدم التقدم بحزب في ظل قانون الأخوان الحالي يشكك المجتمع في أن الأخوان لا يمارسون العمل إلا من خلال الأطر التنظيمية، وإن ظل الأخوان محظورون فهم السبب في ذلك لان دستور ١٩٢٣ سقط قانوناً والقانون تغير فعليهم التقدم بحزب وان التقدم بحزب باسم نواب الأخوان الآن يوقع الدولة في مأزق دستوري كبير.(٤٠)

أن المنطقة العربية والإسلامية تشهد اليوم محاولات دؤوبة ومستمرة من أجل فرض تغيير عليها من الخارج، بالقوة حيناً، وبالضغوط الشديدة أحياناً أخري، ويقيناً منا بأن هذه المحاولات الخارجية لا تستهدف في جوهرها إصلاحا حقيقياً لصالح شعوب المنطقة، بل هي تهدف في المقام الأول والأخير هيمنة القوى العظمة، وأيماناً وتصديقاً بقول الله تعالي: "أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم": (الرعد:١١) وإحساساً منا بالمسئولية الشرعية والوطنية والقومية، قياماً بالواجب الشرعي الذي أشار إليه رسولنا الكريم في قوله: "الدين النصيحة" إذا أن أناره العالم بمبادئ الإسلام هي الغاية العليا لدعوتنا وهي الإصلاح الحقيقي والشامل الذي يجب أن نتعاون عليه جميعاً من خلال القنوات الدستورية والقانونية.

أما هدف الجماعة فيحدد في الأتي:

١- أن الأخوان يرفضون كل صور الهيمنة الأجنبية ويدينون كافة أشكال التدخل الأجنبي في شئون مصر والمنطقة العربية والإسلامية.
٢- أن الاصلاح الشامل هو مطلب وطني وقومي وإسلامي، وان الشعوب هي المعنية أساسا بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذي يهدف إلي أنجاز أمالها في حياه حرة كريمة ونهضة شاملة.
٣- أن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسي الذي هو نقطة الانطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها.
٤- أن الثالوث المدمر لهذه الأمة من جمود سياسي وفساد وظلم اجتماعي تخلف علمي.(٤١)

وقد عرض جماعة الأخوان ما يقرب من أربع عشر بنداً لبرنامجهم، إلا أن الباحث سوف يستعين من هذه البنود بما يتفق مع البحث:

١- بناء الإنسان المصري:

يؤمن الأخوان المسلمين أن الإنسان هو محور هذا الكون، فهو الذي خلقه الله تعالي بيده ونفخ فيه من روحه واسجد له ملائكته، ولما كان الشعب المصري كله متديناً بطبعه، إلا أنه في الفترة الأخيرة رانت علي القلوب غلاله من الغفلة والأنانية وسادت بعض القيم المادية والشهوات، فأثرت تأثيراً سلبياً علي الشخصية المصرية السوية، ولهذا فإن الإصلاح إلي تطهير جوهر هذه الشخصية، وإعادة بنائها ولاسيما الأجيال الجديدة منها.(٤٢)

٢- في مجال الإصلاح السياسي:

نؤكد نحن الأخوان المسلمين تمسكاً بنظام الدولة نظاماً جمهورياً برلمانياً دستورياً ديمقراطياً في نطاق مبادئ الإسلام، كما نؤمن بحق الفرد في المشاركة السياسية الفعالة كأساس لاستقلال القرار السياسي داخلياً وخارجياً، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها، ونلتزم بأصولها وذلك من خلال:

أ- الشعب هو مصدر جميع السلطات، فلا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة أن تزعم لنفسها حقاً في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمدادا من أراده شعبية حرة.
ب- تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزية.
ج- حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.
د- حرية تشكيل الأحزاب السياسية، والا يكون لأيه جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق.
ه- حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق وسلامة المجتمع.
و- تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً ولمدة محدودة.
ز- إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي.
ح- إلغاء القوانين سيئة السمعة، وعلي الأخص قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين التي أدت إلي حالة الجفاف والجمود السياسي التي تعانيه الحياة السياسية المصرية.(٤٣)

٣- في مجال الإصلاح القضائي:

إعتبار أن السلطة القضائية هي صمام أمن المجتمع وأمان المواطنين وإن استقلالها ضرورة أساسية للقيام بوظائفها الحيوية لإقامة مجتمع الحق والعدل.(٤٤)

٤- في مجال الإصلاح الإقتصادي:

يؤمن الأخوان بالنظام الإقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حياة شامل وكامل، يؤكد حرية النشاط الإقتصادي، ولهذا فنحن نعمل علي تشجيع القطاع الخاص من خلال برنامج مدروس للخصخصة مع الحفاظ علي الحقوق الكاملة للعمال، كما نؤمن بضرورة إقامة مشروعات كبري. وكذلك العمل علي تعظيم الإنتاج بدءا بالضرورات ثم الخارجيات ثم الكماليات، وذلك

عن طريق تشجيع الإستثمار ومنح التسهيلات والإعفاءات لكل مستوي حسب أهميتة.(٤٥)

٥- في مجال التعليم والبحث العلمي:

أعتمد جماعة الأخوان المسلمين في برنامجهم علي عباده وهي "تعليم مجاني راقي بلا تسرب ضد الأمية" ولهذا كان برنامجهم يدور في:

أ- مجال التربية والتعليم: أعتمد البرنامج الإنتخابي بإعلان عام ٢٠٠٨ نهاية الأمية في مصر مع خدمة تعليمية راقية تحافظ على الهوية الإسلامية، وعمل فصول لمحو الامية بالاستعانة بطلبة وخريجي الجامعات، وأيضا إنشاء مدارس جديدة لتقليل كثافة الفصول، وتعديل المناهج بما يحافظ علي الهوية الإسلامية، وقف مسلسل القهر الإداري ضد المدرسين المتدينين.

ب- في مجال التعليم العالي: أعتمد برنامج الأخوان علي تطوير المناهج بما يؤدي إلي خدمة المجتمع مع ربط أعداد المقبولين بالإحتياجات الفعلية لسوق العمل، وكذلك تفرغ الاساتذه للعملية التعليمية والتربوية وعمل لائحة جديدة يشارك في وضعها الطلاب والأساتذه، وقانون انتخاب العمداء وليس بالتعين وعدم تدخل الأمن في تعين هئية التدريس، وقف سيطرة الأمن علي النشاط الطلابي، والرقابة على الجامعات الخاصة لضمان المستوي الائق، وأخيراً إنشاء فرع لجامعة الأزهر في الإسكندرية.

ج- في مجال البحث العلمي: ركز برنامج الأخوان علي تفعيل دور البحث العلمي للنهوض بالمجتمع مع زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي مع توظيفه للقيام بدوره الرئيسي للنهوض بالمجتمع، وأيضا رفع ميزانية البحث العلمي وتطوير برامج البحوث في الجامعات المصرية، وعمل منهج تفرغ للباحثين وتسهيلات معملية وبحثية، وإلزام الشركات

بإنشاء إدارات للبحوث والتطوير وحماية حقوق الملكية الفكرية للباحثين المصرين، وأخيراً توظيف البحث العلمي طبقاً لإحتياجات المجتمع.(٤٦)

٦- في المجال الثقافي:

ركز الأخوان في برنامجهم كإخوان مسلمين أن تنبثق ثقافتنا من مصادرها الإسلامية، تنمية للفرد والمجتمع، وهذا يتطلب إصلاحا جاداً لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز، وهذا يتطلب أيضا صياغة واعية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي، يرقي بالوجدان ويعمق روح الإنتماء، وأيضا تشجيع وتدعيم نشر الكتاب، وعمل ندوات ومؤتمرات، وإعادة النظر في دور المجلس الأعلى للثقافة وأيضا المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وكافة المؤسسات الثقافية.(٤٧)

٧- في مجال السياسية الخارجية:

أهتم الأخوان المسلمين ببرنامجهم علي العمل في مجال السياسة الخارجية بما يحقق المصلحة العامة وهي:

أ- الدائرة العربية، ويتطلب الأمر تعديل ميثاق الجامعة العربية وتفعيلها، وتفعيل آليات العمل العربي مثل الدفاع المشترك والسوق العربية المشتركة والوحدة الإقتصادية.

ب- الدائرة الأفريقية، فمصر بلد إفريقي تربطها بدول حوض النيل والدول العربية روابط تنمية هي حريصة عليها، وفي المقدمة تأتي السودان التي تمثل العلاقة معها تاريخياً واستراتيجياً واقتصادياً أهمية قصوى، فلابد من إعطائها أولوية كبرى خاصة في هذه المرحلة.

ج- الدائرة الإسلامية، وهي الدائرة العقائدية، وتهتم السياسة الخارجية بهذه الدائرة بالسعي لتحقيق الوحدة الإسلامية، وهذا يتطلب وضع

برنامج وآليات للإنفتاح علي العالم الإسلامي، بما في ذلك إيران وتركيا وماليزيا وأندونيسيا.

د- الدائرة العالمية: إذ ترتبط مصر بدول العالم بروابط عدة، كما أنها عضو في الأسرة الدولية والمنظمات الدولية، وهي من ثم تسعي لتأكيد وإحترام القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، ولهذا يهتم برنامج الأخوان بربط مصر بدول العالم للعمل علي الاستقرار علي أسس عادلة.

ه- الدائرة مع إسرائيل: وفيها يهتم برنامج الأخوان بعدم التطبيع مع إسرائيل لأن هدف إسرائيل من التطبيع مع مصر والدول العربية هو إقامة سوق شرق أوسطية لاستهلاك منتجاته، علماً بان إسرائيل تحلم بحلمها القديم في إقامة إسرائيل الكبرى من النيل للفرات، ولهذا يري الأخوان في برنامجهم ضرورة وقف كل أشكال التطبيع ووقف العلاقات معها، وإعتبار مقاطعة بضائعه والبضائع الأمريكية أضعف الأيمان.

٥) التحليل السوسيولوجي لبرامج الأحزاب:

من البديهات المعروفة أن الناس يختلفون فيما بينهم من حيث الإتجاهات والمصالح الإقتصادية والإجتماعية، فضلاً عن الأفكار والتقاليد والاختلافات الدينية، وان الأحزاب السياسية تعمل علي بلورة وتنظيم هذة الانقسامات وتعبر عنها بطريقه منظمة، لذا فإن الأحزاب السياسية تعتبر إحدى السمات المميزة لطبيعة الأنظمة الديمقراطية.

وبطبيعة الحال، تساعد الأحزاب علي تكوين ثقافة إقتصادية وإجتماعية وسياسية لدى الأفراد، فتسهم في تكوين رأي عام يسمح للمواطنين بالمشاركة في الشئون العامة، وممارسة الضغط والتأثير في القائمين علي هذه الشئون الأمر الذي جعل الأحزاب تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة.

ومما لا شك فيه أن الأحزاب تنشأ في مجتمع له قيمه وعاداته وتقاليده ومشكلاته، لذا فأنها تتأثر بالمجتمع وتحاول التأثير فيه. أما بالنسبة لدور الأحزاب في تنمية الوعي السياسي، فقد أهتمت كل الأحزاب – الوطني – الوفد – التجمع – جماعة الأخوان (المحظورة) موضع الدراسة بتنمية الوعي السياسي بمعرفة المواطنين بحقوقه السياسية وبمقومات النظام الإجتماعي العام، وبما يجري حوله من أحداث ووقائع، فإن حقوق المواطن علي هذا الكم والكيف المعرفي هو المقدمة الأولي: لإكتمال عناصر الوعي السياسي.

فقد تميز الحزب الوطني عن سائر الأحزاب الأخرى – موضع الدراسة – برصد التقرير الاستراتيجي تحولاً في نشاط الحزب منذ بداية التسعينيات حتى الان، فنجد نشاط الحزب للتغلب علي أزمة الوعي السياسي لدي المواطنين من خلال إستيعاب القوي الإجتماعية والأجيال الشابة الجديدة، وعمل علي تطوير أنشطته وطرح أطر جديدة للعمل، وذلك عبر مستويين من الإجتماعات، أولهما: المستوي القومي، وثانيهما: المستوي الفرعي، فالنسبة للمستوي الأول فكان ابرز ما شهده الحزب الوطني إنعقاد المؤتمرات والندوات تحت شعار مستقبل الحزب الوطني – الفكر والبرامج، وأستهدفت المؤتمرات والندوات مناقشة إطار العمل الوطني إزاء مجموعة من القضايا الأساسية أما المستوي الثاني فهو مخاطبة الجماهير في العديد من المحافظات واللجان الفرعية وتوعية الجماهير توعية سياسية.

أما حزب الوفد الجديد، فتضمنت تنمية الوعي السياسي لدي الحزب أهدافاً محددة موزعة علي فترات زمنية مناسبة، وعلي كيفية إكتشاف القيادات الجديدة والمواقع التي تأتي منها هذه القيادات ومراحل إعدادها وبرامج التدريب وكيفية توزيعها علي النشاط الحزبي وتدريبها عملياً من خلال تحمل مسئوليات متدرجة، ويدخل في هذه السياسة إنشاء معاهد أو مدارس لإعداد القيادات تتمتع باستقلالية نسبية في ممارسة دورها وتتوفر لها ميزانيات محددة في جميع المحافظات.

أما حزب التجمع، فتضمنت تنمية الوعي السياسي لديه، بعمل عقد إجتماعات وندوات للجماهير بمعدل كل أسبوع ندوة سياسية عن الوعي السياسي للجماهير وكيفية المشاركة السياسية والتحرك الجماهيري لمؤازره الحزب والوقوف بجانبيه، وحث الجماهير بالتأثير علي الحكومة لتعديل أو تغيير بعض خططها.

أما جماعة الأخوان المسلمون، فكان الوعي السياسي لدي الجماعة ينادى بضرورة التمسك بالقرآن والسنة ولا شئ سواهما، والإسلام في مفهومهم هو دين شامل ينتظيم مظاهر الحياة جميعا، عقيدة وعباده، ووطن وجنسية، دين ودولة، روحانية وعمل، مصحف وسيف، ويشمل الوعي جميع هذه الأوجه للوصول إلي أهداف الجماعة، وحث الجماهير علي التمسك بالقرآن والسنة وهما الطريق الوحيد لتنمية الوعي السياسي.

أما فيما يتعلق بما حققته الأحزاب البرامج التي أعلنتها منذ نشأتها، وهل التزمت بهذه البرامج، فوجد الباحث أن أكثر البرامج التي نفذت كانت من نصيب الحزب الوطني فمن حيث:

١. الإصلاح السياسي:

تميز الحزب الوطني بأنه يقتصر علي كونه وسيلة تتمكن بها الحكومة القوية التي لا تخضع للمساءله من منح الامتيازات لأنصارها، وكذلك ضمان سيطرتها علي برلمان سهل الإنقياد، وحاول الحزب الوطني الترويج لصورة جديدة تصبغ عليه الطابع الإصلاحي الحديث عندما وعد بالمزيد من الحريات السياسية.

رحبت كل الأحزاب بقرار الرئيس مبارك بقبوله لتعديل المادة الدستورية التي تتيح إختيار رئيس الجمهورية بالإقتراع السري المباشر بين أكثر من مرشح بدلاً من نظام الإستفتاء، وتسود الحياة السياسية والحزبية بمصر حالة من النشاط والحركة والتأهب لما سيسفر عنه تعديل المادة من الدستور المصري، وتأمل الأحزاب في أن ترد في هذه الخطوة خطوات أخري متتالية.

وقد أجمع خبراء في الشئون السياسية، ورؤساء أحزاب علي أن تعديل المادة ٧٦ وحدها لا تكفي لإحداث الإصلاح السياسي المنشود في مصر كونه خطوه ايجابية نحو الإصلاح.

أعلن الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع بان القرار خطوه إيجابية ومن أهم الخطوات التي إتخذت في طريقه النضال الديمقراطي خاصة أن التعديل الدستوري في هذه المادة بالذات كان يمثل عقبة كبيرة.

وقال محمود أباظة – نائب رئيس حزب الوفد الجديد – أن خطوة تعديل الدستور مهمة جدا في طريق الديمقراطية منذ العودة إلي التعددية الحزبية، وأكد أباظة إلي أن هذه الخطوة لها أهميه كبري علي مستقبل الأحزاب السياسية، فالأحزاب ستعمل جاهدة من أجل تفعيل برامجها وسياساتها خاصة أنها أصبحت لها الحق في تداول السلطة، وإن خطوة تعديل الدستور أزاحت القلق عن الأحزاب في ممارسة دورها في الشارع السياسي.

أما جماعة الأخوان المسلمون، فرحبت بموقف الرئيس مبارك وتعتبره بداية طبيعية نحو تحقيق الإصلاح السياسي المنشود مؤكداً أن تحقيق الإصلاح يستلزم الإنفاق علي المطالب بين الشعب والنظام، وأكد جماعة الأخوان بان الإصلاح الشامل هو مطلب وطني وقومي وإسلامي، وان الشعوب هي المعنية أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذي يهدف إلي أنجاز أمالها في حياه حرة كريمة، وإن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسي الذي هو نقطة الإنطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها.

٢. الإصلاح الاقتصادي:

اتفقت كل الأحزاب علي تأكيد الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي علي أساس بحوث فنية ومالية دقيقة للنهوض بالزراعة والصناعة إلي أوسع مدى، واستثمارها على أكمل وجه لمضاعفة الثروة العامة، ورفع مستوي المعيشة، وتعرضت جميع برامج الأحزاب – موضوع الدراسة – لعملية التنمية الإقتصادية إلي القطاعات الإنتاجية في الدولة وإلى الأمور المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي.

أما الحزب الوطني. فكان هو صاحب المبادره في الدعوة إلي تبني سياسة الإصلاح الإقتصادي وقام الحزب بمناقشة تفاصيلها، وخاصة لجنة الشئون المالية والإقتصادية ولجنه الصناعة، ولجنة النشاط التجاري والصناعي، وطالبت هذه اللجان توحيد قوانين الاستثمار، وتقنين دور الدولة في مسار إصلاح هيكل الاقتصاد المصري، وإعطاء المزيد من الحوافز للتصدير، كما

أعد الحزب دراسة حول تمليك العمال جانبا من شركات الأعمال في صورة أسهم في هذه الشركات، وأيضا عمل الحزب علي تعظيم القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي مع الإستمرار في سياسة تحرير القطاع العام والإهتمام بالقطاع الخاص.

أما حزب الوفد الجديد، فنجد سياسته أختلفت تجاه سياسة الإصلاح الإقتصادي، فحزب الوفد طالب الحكومة بأن تسرع في بيع شركات القطاع العام الخاسرة، وفي هذا أكد حزب الوفد أن عملية الإصلاح، وخاصة ما يتعلق بالمفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدولي، يجب أن تتم في إطار من المصارحة لإشتراك الجميع في عملية الإصلاح بدلاً من مفاجئتهم بما يتم التوصل إليه من إتفاقيات.

أما حزب التجمع، فقد أنتهج موقفا معارضا لسياسة الإصلاح الإقتصادي، لاسيما موضوع الخصخصة، حتى أن قياداتها قد رفعت دعوى قضائية ضد قرارات مجلس الوزراء ببيع عدد من شركات قطاع الأعمال العام، وأوضح حزب التجمع بأن تحقيق برنامجة الاقتصادي لابد من الإعتماد علي التنمية كعملية تغير شامل في مجمل أوضاع المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، ولابد أن تكون التنمية مستقلة.

أما جماعة الأخوان المسلمون، فهم يؤمنون بالنظام الإقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حياة شامل وكامل، ويؤكد جماعة الأخوان علي حرية النشاط الإقتصادي، ودور الفرد في هذا النشاط، محترما الملكية المتعددة، والتي تشمل كأساس الملكية الخاصة، فهم يعملون علي تشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال تهئية المناخ المناسب وتأمينه من كل تعسف إداري أو قانوني أو سياسي، وكذلك من خلال برنامج مدروس للخصخصة يتسم بتقسيم عادل للمشروعات العامة موضوع الخصخصة، مع الحفاظ علي الحقوق الكاملة للعمال.

٣. الإصلاح الإجتماعي:

أتفقت الأحزاب جميعا علي التصدي للإصلاح الاجتماعي. وتطوير الأبعاد الإجتماعية لعملية التنمية الشاملة، وفي هذا الشأن أهتمت الأحزاب بالتصدي للجماعات المتطرفة، وذلك عن طريق فتح قنوات إتصال شرعية بين هذه الجماعات وأجهزة الدولة لمعرفة مشاكلهم ودراسة أحوالهم النفسية، ومحاولة إصلاحهم وإعادتهم للطريقه الصحيح، فضلاً عن المخططات الخارجية التي تمولهم، وأوضحت جميع الأحزاب بضرورة الاستعانة بأساتذه الطب النفسي، وعلم الإجتماع، لعلاج هذه الظاهرة الجديدة على مجتمعنا، وأهتمت الأحزاب أيضا بتوعية المواطنين بخطورة التطرف والإرهاب علي المجتمع، وذلك من خلال عقد ندوات ومؤتمرات داخل كل حزب وأيضا أهتمت الأحزاب في الإصلاح الإجتماعي بدور كل من:

أ – الشباب:

أعطي الحزب الوطني اهتماماً كبيراً بالشباب ودورهم الحيوي، لأنهم يمثلون النسبة الأكبر من الشعب المصري في بؤرة إهتمامه، فهم المستقبل الواعد لتحقيق التنمية والتقدم، وسعي الحزب الوطني إلي إتاحة الفرصة أمام الطاقات الشبابية الواعدة للمشاركة في كافة جهود التنمية، وتولي المواقع القيادية في المجالات المختلفة للعمل الوطني، وبجانب ذلك عقد الحزب عدة لقاءات للشباب والتي نظمتها أمانة الشباب بالحزب وكذلك لقاءت مع شباب المهنيين التي عقدت في عدة محافظات أما حزب التجمع، فاهتم بدور الشباب من خلال:

١. التوسع في إنشاء مراكز الشباب والساحات الشعبية.
٢. تحقيق ديمقراطية الإداره في مراكز الشباب.
٣. الإهتمام بنشر الرياضة والهوايات في المدارس والجامعات.
٤. وضع سياسة فعالة لدور قصور الثقافة وبيوت الثقافة في نشر الثقافة الجادة للشباب.
٥. إطلاق حق الشباب في تكوين منظماتهم الديمقراطية دون وصايا إدارية.

أما حزب الوفد، فقد أهتم بالشباب بعمل ندوات ولقاءات بين كبار الحزب والشباب لحل مشاكلهم، وإعدادهم روحيا وبدنيا وثقافيا إعداد كاملا، وأيضا تناول قضايا الشباب ومنها قضايا التعليم والتوظيف، وتناول أيضا مشاركة في الحوارات السياسية والإجتماعية التي تمس مشاكله مباشرة بإعتباره القادر علي التعبير عن نفسه، وأكد الحزب أن الشباب المصري مستهدف فلابد من حذب الشباب نحو العمل السياسي داخل الحزب من خلال عمل ندوات تثقيفية، وتوضيح الدور الحيوي لهم، وكيفية الإعتماد عليهم مستقبلاً.

أما جماعة الأخوان المسلمون، فكانت لها دور يختلف عن بقية الأحزاب فعملت جماعة الأخوان على إستقطاب الشباب إليها ونجحت في ذلك نجاحاً كبيراً، وخاصة الشباب من أبناء الطبقة الوسطي، وممن كانوا يعملون بالتدريس – في الأزهر والمعاهد الدينية وكذلك المدارس – أو في مجال الدعوة – ورحب غالبية الشباب بالإنضمام إلي الجماعة – وخاصة طلاب الجامعات – علاوة علي ذلك أنفردت الجماعة بتربية الكوادر الشبابية وعمل ندوات ولقاءات دينية، وأيضا عمل رحلات ترفيهية للشباب وهكذا أنفردت الجماعة بغالبية الشباب بعيدا عن الأحزاب السياسية وحددت أختصاصاتهم، مثلت حلقة وصل بينهم وبين كبار الدعاة وتثقيفهم دينياً وسياسياً .

ب- المرأة:

التزمت الأحزاب بتحقيق تكافؤ الفرص بين المرأه والرجل، وضمان حق المرأه في شغل كل المناصب بما يتناسب مع طبيعتها، وضرورة سن القوانين التي تحمي حقوق المرأه العاملة.

فنجد الحزب الوطني، يؤمن بأهمية دور المراه باعتبارها نصف المجتمع، بل ويسعى لتفعيل إسهامها في الحياة العامة، ولتبنى سياسات تؤدي إلي تدعيم مكانتها إقتصاديا وإجتماعيا وتشجيعها علي المشاركة السياسية بجميع صورها. ولهذا أستهدف الحزب الوطني الإستمرار في تمكين قياداته وكوادره

من العناصر النسائية وإتاحة المزيد من فرص المشاركة لهذا ودعم ومساندة الأنشطة الخاصة المختلفة لأمانه المرأه، والإستمرار في تحقيق فاعليتها في التنظيم الحزبي أما حزب التجمع، فسعي الحزب إلي تفسير الأوضاع الظالمة للمرأه ومساندة الحركة النسائية من أجل:

١- الدفاع عن حق المرأه في العمل ومواجهة كافة الدعوات المعادية لذلك سواء رسمية أو غير رسمية.

٢- مساواة المرأه بالرجل في قوانين التأمينات الإجتماعية سواء فيما يتعلق بإستحقاق المعاش والتأمين ضد البطالة.

٣- قانون جديد يساوي بين المرأه والرجل في التعين بمختلف الوظائف وتولي المناصب العامة.

٤- قانون جديد للأحوال الشخصية يتأسس علي مبدئي العدل والمساواة كما أقرتها الشريعة السمحة وإصدار قانون جديد للأسرة يقوم علي حماية جميع الحقوق لجميع أطراف الأسرة.

٥- مد مظلة التأمين الصحي للمرأه غيرالعاملة.

٦- تشجيع إهتمام النساء العاملات بالمشاركة في النشاط النقابي والتقدم لشغل المواقع القيادية النقابية.

٧- محو أمية النساء ومقاومة تسرب الإناث من التعليم.

إما حزب الوفد، فقد أعطي الحزب عناية فائقة للمرأه، حيث يري الحزب وجوب تهيئة الفرصة كاملة أمام المرأه للإشتراك في العمل وتحقيق التقدم الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للمجتمع، وطالب الحزب بان للمراه تمثيل في الإنتخابات العامة، وأن يكون بالطريقة التي تلائم طبيعتها ومكانتها ورسالتها السامية.

أما جماعة الأخوان المسلمين، فقد رأت الجماعة أن المرأه هي نصف المجتمع وهي القائمة علي تنشئة الأجيال رجالاً ونساءً، وهي مخلوق طاهر مكرم كرمه الله، ولابد أن يكون لها دور ومسئولية كاملة، فمسئوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة، ورأت الجماعة أن:

١- حق المرأه في المشاركة في إنتخابات المجالس النيابية وما هو في مثلها.

٢- حق المرأه في تولي عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيائها وكرامتها.

٣- القضاء علي الأمية المتفشية بين النساء – وقد حاول الحزب ونجح في تجربته بالقضاء علي أمية معظم النساء.

٤- صيانتها في كل مكان، في وسائل الانتقال وفي أماكن العمل.

النتائج والتوصيات

١- إن أية عملية للتخطيط من اجل تنمية المجتمع تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلي واقع آخر أفضل منه عن طريق الاستخدام الامثل للموارد البشرية والمادية المتاحة أو بتنميتها وذلك خلال فترة زمنية محددة. لذلك يعتبر البعد السياسي من الأبعاد الهامة التي لايمكن تجاهلها في عملية التخطيط لتنمية أي مجتمع تنمية شاملة وفي هذا المجال لابد من الاعتماد علي الوعي الكامل للشعب كلة وتنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية كأساس ترتكن علية المشاركة بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة.وهنا لابد من الاعتماد علي العمل السياسي لا العمل الإداري.

٢- والعمل السياسي يعني في الأساس توجية حركة الجماهير التلقائية إلي حركة منظمة واعية في اتجاه تحقيق الأهداف القومية التي ترتبط بالمرحلة التي يمر بها المجتمع مما يستلزم تنظيم هذه الحركة وتعبئة الطاقات وتوظيف القدرات وتنمية الموارد البشرية المتاحة في الاتجاه الذي يحقق ذلك الهدف. وعلي إن تتوافر للحركة الجماهيرية المنظمة طابع الشريعة وان يتم ذلك من خلال تنظيمات سياسية معترف بها من المجتمع.

٣- تعد الأحزاب أداة لخدمة المنافسة في الصراع السياسي،وبالتالي تكون حلقة اتصال بين مختلف الجماعات السياسية والناخبين وذلك من اجل تحقيق العمل السياسي المنتظم،وبالتالي فإنها تعمل علي خلق رأي عام مستنير بصير بحقائق الأمور. كما إن الحزب يقوم بتجميع الأفكار والآراء ويتولى صياغتها في إطار تنظيمي موحد وعرضها فيما يسيمة برنامج الحزب.

٤- لابد من وجود الأحزاب السياسية لتحقيق الممارسة الديموقراطية.وبالتالي تحول دون تسلط فرد أو مجموعة أفراد علي السلطة السياسية،لان في ظل وجود أحزاب تشعر بالمسئولية وتترسم خطاها في تنفيذ خططها بحذر لأنها وان كانت تعتمد علي حزب الأغلبية الذي تكون من بينه أعضاء الحكومة في الغالب الأعم إلا أنها تجد أمامها دائما أمام حزب أو مجموعة أحزاب في مقاعد المعرضة تحاسبها علي أعمالها المختلفة تنفيذ تصرفاتها.

٥- تعتبر الأحزاب عاملا سياسيا من عوامل الحياة السياسية داخل المجتمع لأنها في تنافس مع بعضا لضم أعضاء جدد إليها ولكسب مؤدين لبرنامجهم تقوم بعقد الاجتماعات الحزبية الدورية، وتعهد للكتاب والمفكرين الذين يعرضون أفكارهم بالعمل علي نشر أفكار الحزب،كما تقوم الأحزاب بطرح القضايا العامة للمناقشة وإثارة الموضوعات التي ترغبها الجماهير وتحثهم علي مشاركة المجتمع الذي يعيشون فيه ويعملون على حلها.

٦- ولهذا فان للأحزاب في جميع الأحوال دور سياسي فمن كان منها في السلطة يضع إمامة هدفا يعمل علي تحقيقة وهو تنفيذ البرنامج الحزبي الذي جعله أساسا للانتخابات، ومن كان بعيدا عن السلطة فانه يقف موقف المعارضة ويعمل جاهدا علي كشف أخطاء الحزب الحاكم ورقابته وتجسيم اخطائة ومن العلاقة بين الحزب الحاكم والمعارضة وتنشيط الحياة السياسية ويزداد الاهتمام والوعي بالأمور العامة.

٧- لابد أن تتولي للأحزاب السياسية، تثفيق أعضائها، أو علي الأقل النخبة من أعضائها الذين لديهم القدرة علي الدفاع عن أراء ومبادئ الحزب،وتقوم بمدها بالمعلومات التي تستطيع من خلالها مواجهة التعديلات الحالية والمستقبلية سواء

بالنسبة للأفراد،أو الحكام،فتكون بعملها هذا نقطة إيصال بين الحاكم والمحكومين.

والدور الإعلامي للأحزاب لا يقتصر علي الأعضاء والنواب،بل يتعداه إلي الناخب الذي يقوم الحزب بمده بالمعلومات والبيانات التي تعمل علي تمكينه علي فهم الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية وتساعده علي اختيار أفضل العناصر.

٨- تساهم الأحزاب في تشجيع التجميع الإنساني بكل صورة لتحقيق أهداف مشتركة، وبصفة عامة، التجميع السياسي، وتدريب المواطنين علي العمل السياسي،والمشاركة في شئون بلادهم،وتشجيع الفرد علي الأقدام علي هذه المشاركة بالانتماء إلي جماعة سياسية منظمة في حزب من الأحزاب، ومن ثم شعورهم بالأمن السياسي،مما تتحقق معه الشجاعة الأدبية في أبداء الرأي في المسائل العامة.

٩- وعلى الرغم من أن الحزب الوطني منذ نشأته وحتي ألان هو حزب الأغلبية كما أثبتت ذلك نتائج انتخابات مجلس الشعب إلا أن ذلك لا يعزي لقوة أو جماهيرية الحزب، وإنما يعود في المقام الأول الي التداخل والتلاحم الوثيق بين الحزب والحكومة مما يعطي الحزب ميزة استراتيجية علي كافة أحزاب المعارضة، وتتلخص برامج الحزب بصفة عامة علي الاستمرار في بيع القطاع العام وتحديدا الشركات الخاسرة، مع ضمان عدم المساس بمحدودي الدخل، وبقاء الدعم، والحفاظ علي الوحدة الوطنية وخارجيا ضرورة الحفاظ علي استقلالية القرار السياسي المصري، والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتجنب التصعيد مع إسرائيل والحفاظ علي التضامن العربي، وهي بحذافيرها بنود السياسية الخارجية المصرية.

١٠- وعن تحليلنا لحزب الوفد نجد انه ظهر الحزب في مارس ١٩٧٨ وأعلن احترامة للدستور، ولكن الحزب حل نفسه بعد صدور قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي سنه ١٩٧٨، وفي فبراير ١٩٨٤ قررت محكمة مجلس الدولة وقف العزل السياسي عن فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج،

وخاض حزب الوفد انتخابات ١٩٨٤ متحالفا مع الأخوان المسلمين، ويعتبر هذا التحالف بين حزب الوفد و "الأخوان المسلمين" رغم التناقض الجوهري في توجهات كل منهما. ولكن المصالح السياسية التي دفعت لتحقيق التحالف كانت اقوي من كل الخلاف في الرأي بين الطرفين فقد رأى حزب الوفد في هذا التحالف تدعيما لقوته السياسية ولمكانته بعد عودته إلي الساحة أما الأخوان المسلمين، فكانوا يبحثون عن الغطاء الشرعي الذي يتيح لهم المشاركة في مجلس الشعب.

وبصفة عامة بعد حزب الوفد حزب الطبقة الوسطي ورجال الأعمال والبرجوازية الصغيرة، وينادي ببيع القطاع العام والتوسع في الاستثمار الخاص.

١١- أما حزب التجمع فقد خاض حزب التجمع معاركة السياسية والجماهيرية فانحاز منذ تاسيسة الديمقراطية السياسية والحريات العامة وحقوق الإنسان، وبرز في الساحة السياسية باعتباره حزب التنمية الوطنية المستقلة المنحاز للاستقلال الاقتصادي والطبقات المنتجة ووقف الحزب بقوة ضد كل الدعوات التي حاولت تغييب العقل المصري والقضاء علي الدولة المدنية وإقامة دولة يتستر العدوان لها بالدين بينما هم معادون للعقل والديمقراطية، وخاض معركة متصلة ضد الفساد خاصة فساد الكبار، كاشفا الطابع الطفيلي للنشاط الرأسمالي في مصر الذي صاحب التحول إلي اقتصاد السوق، كما بقي التجمع أيضا حزب الوطنية والدفع عن الوطن والأمة العربية ورغم ماحقة التجمع من نجاحات في نضاله السياسي والجماهيري إلا انه عاني من الإخفاقات أيضا عقد عجز الحزب عن التحول إلي قوة جماهيرية إلا انه عاني من الإخفاقات أيضا عجز الحزب عن التحول إلي قوة جماهيرية قادرة علي النمو والتوسع باستمرار ولم ينجح في الوصول بالقدر الكافي إلي جماهيره الحقيقية وخاصة العمال والفلاحين والشباب والنساء، رغم دفاعة المستمر عن حقوقها ومصالحها، ولم يقدر للمجتمع المصري بالقدر الكافي قيادات جديدة شابة قادرة

علي المساهمة في مختلفي مجالات العمل الوطني السياسية الاجتماعية والثقافة، وكان دوره محدودا في توسيع نطاق المشاركة السياسية في المجتمع المصري.

١٢- أما جماعة الأخوان المسلمين،عن تحليل برنامجهم وجدان الأخوان يلعبون لعبة المفاوضات بشكل احترافي وهم يجيدون استخدام ذلك

- يريدون إبقاء الوضع علي ماهو عليه ليس في صالح الأخوان.
- هدفهم كان لابد من استخدام الضغط الشعبي والدولي في الظرف الراهن.
- العلنية للجماعة في صورة حزب لو تحت التأسيس هي حماية للجماعة.
- ما يريده هو فتح معركة جديدة من معارك الأخوان من اجل مصلحة مصر جميعاً.
- من مصلحة مصر أن يكون هناك حزب إسلامي قوي متمثل في الأخوان المسلمون.
- إن تاريخ البلد يقول أن هناك تواقف وطني بين جميع القوي الوطنية من اجل الإصلاح.
- لابد من وضع قواعد نعمل جميعا من اجلها تحمي الجميع.
- لابد من التحصن بالشعب في صورة شرعية واضحة علي الساحة والتواجد من اجل حماية الجماعة من بطش الداخل والخارج.
- ضرورة اتخاذ قرارات كبري من اجل رؤية الجماعة ومسارها في الفترة الحالية كما يجب أن تحسم الجماعة موقفها من القضايا التي تهاجم الجماعة من خلالها (تدوال السلطة – المرأة – الأقباط).
- كذلك لابد من إعادة تدريب لأعضاء الجماعة لتقريب التفاوت بين الأفراد في القضايا المختلفة وفق الظروف التي يتربى فيها كل فرد وبشكل أوقع تم عمل عينة عشوائية في مختلف المحافظات في قضية ما اختلفت فيها.
- هذا هو برنامجهم والهدف منه الوصول إلي إقامة حزب للإخوان المسلمون، واستقطاب الجماهير لهذا الحزب ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا سمح النظام للإخوان المسلمين بدخول انتخابات مجلس الشعب مرتين الأولي سنه ١٩٨٤ علي قائمة حزب الوفد والثانية سنه ١٩٨٧ علي قائمة حزب

العمل الاشتراكي رغم انه تنظيم غير شرعي وهكذا دخل الأخوان الانتخابات ثلاث برموزهم البارزة مثل المستشار مأمون الهضبي وسيف الإسلام حسن ألبنا ابن الشيخ حسن ألبنا مؤسس الأخوان، فهل سمح النظام بدخولهم تلك الانتخابات ليفتح صفحة جديدة معهم، أم لجس نبض الجماهير ومدي تأييدهم لإخوان، أم للتعرف علي اتجاهاتهم وهل طرا عليها تغيير من حيث إصرارهم علي أقامة حكم ديني وتطبيق الشريعة الإسلامية كما كان الحال في الأزمان الغابرة؟

١٣- أصبحت دراسة الأحزاب السياسية عملية مهمة وذات ضرورة بالغة تفرض نفسها علي كل من يريد دراسته أي نظام سياسي باعتبارها فهموما استراتيجيا يمكن علي أساسة فهم الكثير من الظواهر داخل الأنظمة السياسية المختلفة، كتلك المتصلة بالمؤسسات السياسية وبالنشاط السياسي، وممارسة السلطة السياسية، ولهذا تعتبر الأحزاب السياسية من أهم عناصر القوي المؤثرة في أي نظام سياسي،حتى قبل أن أي نظام سياسي ماهو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه.

المراجع المستخدمة في البحث

١. إسماعيل سعد قضايا علم السياسة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣، ص ٢٤٣.
٢. محمد علي محمد، البحث الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥ ص ٢٣.
٣. إسماعيل سعد، المجتمع والسياسة ، ص ص ٢٣٩ – ٢٤٢.
٤. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي ،المرجع السابق ، ص ص ٣١٩ –٣٢٤.
5. www.ahram.org.eg/ectss.pp.16–107
٦. محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ٣٣٠.
٧. أبو اليزيد علي المستيت، النظم السياسية والحريات العامة الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤، ص ص ٢٧٦ – ٢٧٧
٨. مرجع سابق، ص ص ١٦– ١٧.
٩. المرجع السابق، ص ص ٢١ – ٢٢.
١٠. هاني مصطفي، النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر، القاهرة: مريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، ص ١٣٩.
١١. إبراهيم احمد النجار، حزب العدالة الاجتماعية، سلسلة الأحزاب السياسية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، ٢٠٠٦ ، ص ٧.
١٢. يسري احمد غرباوي، الحزب الاتحادي الديمقراطي، سلسلة الأحزاب السياسية ، القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٥، ص ٧.
١٣. الحزب الوطني الديمقراطي، المبادئ الأساسية والنظام السياسي، القاهرة: ٢٠٠٥، ص ص ١٨ –١٩.
14. علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ – ١٩٩٩، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٧.
١٥. الحزب الوطني الديمقراطي: المبادئ الأساسية والنظام السياسي، القاهرة ٢٠٠٥ ص ص ٧–٨.
١٦. المرجع السابق ص ص ٨–٩.
١٧. المرجع السابق ص ص ٩–١٠.
١٨. المرجع السابق ص ص ١٠–١١.
19. Hezbalowafd.org.com.p.1
20. www.alwfd.ong.hinlex2.php.p1

21. alw afd .op.cit.pp.1-2
22. alw afd .op.cit .pp.2 -3
23. alw afd .op.cit .pp.3-4
24. alw afd .op.cit .pp.5
25. alw afd .op.cit .pp.6 -7
٢٦. أمنية شفيق، بناء مجتمع ،كتاب الأهالي. مؤسسة الأهالي، ١٩٩٩، ص ص ٩– ٨.
27. www.camegieendow ment.ong / phongnams / anabic /
28. publication / orb . btm .pp 3 -5
٢٩. الأهالي، بناء مجتمع المشاركة الشعبية، القاهرة: دار الأمل للطباعة، ١٩٩٩، ص ١.
30. w.comegieendowment . op.cit. pp. 5 -6
٣١. الأهالي، مرجع سابق، ص ٢.
٣٢. الأهالي، مرجع سابق، ص ٣.
٣٣. التجمع في الشارع، مجلة الأهالي، مؤسسة الأهالي، ٢٠٠٣، ص٩.
٣٤. أمنية شفيق مرجع سابق، ص ٥٦.
٣٥. المرجع السابق، ص ٥٩.
٣٦. الأهالي، مرجع سابق، ص ٨.
٣٧. الأهالي، مرجع سابق، ص ٩.
٣٨. الأهالي، مرجع سابق، ص ١١.
39. www.amlalomah.net/pnint.asp?id=23110p 4
40. ibid.p.5
41. ibid.pp.7 -8
42. www.samandio.com.p 3
43. ibid.pp.3 -4
44. www. .amlalomah.op.cit.p.10
45. ibid.p.11.
٤٦. محمد مهدي عاكف، مبادرة الأخوان المسلمون حول مبادئ الإصلاح في مصر، ص ٢٨.
٤٧. المرجع السابق، ص ص ٣٨–٤٠.